

الفساد الاقتصادي في العراق بين التشخيص وأشكاله المعالجة

م.د. بدر دحام عبد الله / وزارة التربية
Badrhdh@gmail.com

م.د. علي مهدي البيرماني / الجامعة المستنصرية
ALI11@uomustansiriyah.edu.iq

P:ISSN 1813 - 6729
E:ISSN 2707 - 1359

<http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.123.11>

مقبول للنشر بتاريخ 2019/12/30

تاريخ استلام البحث 2019/12/2

المستخلص:

يهدف البحث الى تحليل واقع ظاهرة الفساد الاقتصادي في العراق التي تعد من أخطر الظواهر التي تقف أمام تحقيق التطور والتقدم لما له من اثار سلبية على مسيرة التنمية في البلاد ، حيث بالرغم من الفوائض المالية الكبيرة التي حققتها الموازنة العراق خلال فترة العقد الاول بعد عام 2003 نتيجة لأرتفاع اسعار النفط ، الا ان اغلب المشاريع المتحققة والتي تساهم في عملية التنمية لم ترق للمستوى المطلوب ، اذ يلتهم الفساد اغلب الموارد المالية المخصصة لتمويل المشاريع عن طريق الصفقات المشبوهة (الكومبنشونات) او اختلاس الأموال والهرب الضريبي .. الخ، الأمر الذي وضع العراق مراتب متدنية في مؤشر مدركات الفساد العالمية حيث احتل العراق المرتبة (168) من اصل (180) دولة لعام 2018 وهي مرتبة تعكس مدى تفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي في معظم مفاصل الدولة .

الكلمات المفتاحية: أثار، خطط، سلطة، نفوذ، تشريع، فقر



مجلة الإدارة والاقتصاد
العدد 123 / آذار ، 2020
الصفحات 160- 174

المقدمة:-

هنالك العديد من الأزمات والمشاكل التي تعاني منها عالمنا الحالي واصبحت الشغل الشاغل أمام الباحثين والمخططين للسياسة الاقتصادية، ومن هذه المشاكل هي ظاهرة الفساد الاقتصادي الذي تعاني منه مجتمعات المتقدمة والنامية ، الا ان اكثر انتشار في الدول النامية لما تتميز به من ضعف في الأجهزة الرقابية وعدم تطبيق الملاحقات القضائية بمرتكبي الفساد في مؤسسات الدولة ، لذا فاصبح الفساد الاقتصادي من الموضوعات الرئيسية والمهمة لدى مؤسسات والمنظمات الدولية المهمة بهذا الشأن في منتصف التسعينيات القرن الماضي على رأسها البنك الدولي.

برزت ظاهرة الفساد الاقتصادي وبشكل كبير في العراق بعد عام 2003 نتيجة للأثار المتراكمة خلال فترة الحصار في التسعينات اثر العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه ، مما انعكست سلباً على مستوى الدخل الفردي للمجتمع جعلت منه ذريعة لضعاف النفوس من العاملين في مؤسسات الدولة بممارسة الفساد بأنواعه واستمراره لدى اغلب موظفين الدولة بل حتى مستوى الوزراء والدرجات الخاصة الى وقتنا الحالي ، يعود ذلك الى غياب تطبيق القوانين والإفلات من العقاب وقوة وتعدد الأحزاب السياسية صاحبت النفوذ والقرار المؤثر على الحكومة ، الأمر الذي جعل من الصعب على الحكومات مكافحة الفساد في ظل البنية السياسية الحالية .

أهمية البحث:-

تبرز أهمية دراسة ظاهر الفساد الاقتصادي في العراق لما له من تشعبات كبيره في كافة مؤسسات ودوائر الدولة والآثار والمخاطر المدمرة التي يتركها على الاقتصاد ، مما يجدر على الحكومة وبالتعاون مع مؤسسات الدولية العمل على مكافحة هذه الظاهرة و الاستغلال الأمثل للموارد لبناء هيكل اقتصادي سليم بعيد من شبهات الفساد.

مشكلة البحث :-

تعد ظاهرة الفساد الاقتصادي من أخطر الأفات التي تقف بوجه تطور المجتمعات من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية ... الخ ، الأمر الذي يتطلب الى تضافر الجهود لبحث عن دراسة فعالة ذات توقعات زمنية معينة لمكافحة هذه الأفة.

هدف البحث :-

تهدف دراسة البحث الوصول الى مجموعة من النقاط :

- 1- دراسة مفهوم الفساد الاقتصادي بمختلف أنواعه ومعرفة الأسباب التي تقف وراء انتشاره.
- 2- معرفة الاثار الاقتصادية التي يتركها الفساد الاقتصادي على العراق بكافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
- 3- وضع الضوابط والشروط التي من الممكن اعتمادها في محاربة الفساد.

فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للفساد الاقتصادي في العراق الدور الكبير والاساسي في تلكئ العديد من الاستراتيجيات والخطط الاقتصادية التي بدورها تقوض العملية الاقتصادية وفشل المشاريع الاستثمارية.

منهجية البحث :-

لمعرفة الظاهرة العلمية المتعلقة بالفساد الاقتصادي في العراق استخدم الباحث منهج الوصفي التحليلي المبني على البيانات ومصادر والمعلومات الخاصة بتلك الدراسة .

هيكلية البحث :-

تضمنت هيكلية البحث من ثلاث مباحث:

المبحث الأول : تطرق الى الجانب المفاهيمي والنظري للفساد الاقتصادي ومعرفة أسبابه واثاره الاقتصادية .

المبحث الثاني: تشخيص اثر الفساد الاقتصادي في العراق.

المبحث الثالث: اشكاله مواجهة الفساد الاقتصادي في العراق والية تجاوزها.

المبحث الأول ((الجانب المفاهيمي والنظري للفساد الاقتصادي))

أولاً: مفهوم الفساد الاقتصادي

يعد الفساد مجموعة من الظواهر المترابطة بطرق مختلفة يمكن أن تصيب دولة أو مجتمع معين، وقد ظهرت العديد من المفاهيم للفساد فمن الناحية اللغوية وردت كلمة الفساد في معجم اللغة العربية بمعان متعددة منها (الفساد أخذ المال ظلماً والمفسدة ضد المصلحة) أو هو (خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كأن الخروج عنه) وكثيراً ما يضاده الإصلاح ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة) . (الراغب الأصفهاني، 2010)

وفي القرآن الكريم وردت مفاهيم أخرى للفساد في العديد من الآيات كالغش والتبذير والأسراف والربا والاكتناز منها قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس) القرآن الكريم ، سورة الروم.

أما مفهوم الفساد الاقتصادي من الناحية العلمية فقد تعددت التعاريف منها (هو سوء أستغلال السلطة والنفوذ المستمدة من المنصب أو من العلاقات من أجل عدم الأذعان لمبدأ المحافظة على الحدود بين المؤسسات والذي ينص على أن العلاقات الشخصية أو العائلية لا ينبغي ان تلعب أي دور في القرارات الاقتصادية التي يتخذها الموظفون المعنيون في القطاع الخاص او الحكومي). (شريف غياط، 2018)

كما عرف البنك الدولي الفساد الاقتصادي (هو استخدام الوظيفة لتحقيق منافع خاصة) وفي هذا المعنى تندرج جميع ممارسات الأستغلال السيء للوظيفة الحكومية أو الخاصة اذا تعلق بالمؤسسات الكبرى ومن ذلك العمولات والرشوى وهدر المال الخ .

ولهذا فإن الفساد الاقتصادي ظاهرة تكاد تكون محدودة في الأستغلال المنصب الحكومي والى حد ما في المناصب مؤسسات قطاع الخاص، الا أن ذيول هذا الاستغلال تطل مختلف الشرائح الاجتماعية وقد لا يظهر للعيان للوهلة الأولى .

ثانياً: أنواع الفساد الاقتصادي

هنالك الكثير من الدراسات الاقتصادية التي تصنف وتقسّم الفساد الى أنواع ولكن في مجملها لا تخرج من الأنواع التالية :-

1. الفساد العرضي : وهو يكون أحياناً حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين في القطاع الحكومي ، اذ يقدم الموظف الخدمة العامة مقابل رشوه وبتصرفات غير قانونية وبشكل استثنائي ومحدود حيث أن القاعدة العامة هي أن يؤدي الموظف واجبه بنزاهة وكفاءة عالية بالتالي يصبح الفساد في هذه الحالة عرضي أو فردي . (www.worldban.org).

2. الفساد المنتظم : هذا النوع قد أصبح ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة في مختلف معاملاته ، بحيث يؤثر على مؤسسات وسلوك الأفراد بكافة المستويات والنظم ، كما يتميز عن غيره من أنواع الفساد كونه متجسد في بيئة ثقافية و اجتماعية معينة .

3. الفساد المؤسسي : يكون موجود هذا النوع من الفساد في القطاعات أو المؤسسات العامة التي يكون فيها سهل كسب الأموال أو الربح، حيث يسود الضعف في النظام وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات .

4. فساد ضئيل الشأن : يحدث من المسؤولين الحكوميين غير المنتجين لاسيما بيروقراطية الاداريين من المستويات الدنيا، ومن أهم الأمور التي يحدث فيها الفساد كالضرائب واللوائح التنظيمية و اشتراطات التراخيص .(حسين جابر الخاقاني 2018) .

5. فساد عظيم الشأن : يحدث هذا النوع من الفساد على مستوى المناصب العليا الحكومية وذلك حين يتفاعل القادة السياسيون والبيروقراطية والقطاع الخاص ، ويتكون هذا النوع من الفساد بناءً على قرارات حكومية لا يمكن اتخاذها بدون مشاركة سياسية على مستوى عال مثل قرار صفقات توريد الأسلحة العسكرية. (محمد صالح وعمار عبد الهادي 2016).

خلاصة مما تقدم من أنواع للفساد الاقتصادي له أشكال عدة كل شكل يمثل خطراً بحد ذاته على النظام الاقتصادي للدولة ولكن أخطر أنواع الفساد هو فساد (المنتظم) اذ يصبح ظاهره يعاني منها المجتمع بشكل كامل و يؤثر فيه .

ثالثاً: أسباب ظهور الفساد الاقتصادي

هنالك مجموعة من الأسباب التي تدفع الى ممارسة الفساد الاقتصادي منها أسباب خفية وأخرى ظاهرة ، وفيما يلي نوجز أهم الأسباب التي تؤدي الى ظهور الفساد الاقتصادي

1- وجود الخلل والقصور في صفات الشخصية الممارسة للفساد الاقتصادي، كأن تكون صفة الطمع متأصلة لديه بالرغم من تمتعه بمستوى مادي عالي قد لا يدفعه الى ممارسة هذا السلوك، الا انه يقدم عليه لأجل الاستغلال فرصة المناصب الوظيفية العليا لغرض الابتزاز بأي طريقة .(عادل عبد العزيز 2008).

2- تدني رواتب والاجور الرسمية للموظفين العاملين في القطاع الحكومي يعتبر عامل رئيسي ومغري بالفساد، وهذا ما يحدث في غالبية الدول المتخلفة (النامية) .

3- إلغاء قوانين و أستحداث قوانين جديدة يمكن من خلالها أن تحقق مكاسب مباشرة أو غير مباشرة للمسؤولين الحكوميين وحاشيتهم .

4- للعلاقات الاجتماعية والمحسوبية دور كبير في بروز ظاهرة الفساد الاقتصادي وهذه العلاقات تعد سبب اساسي بعدم تطبيق نصوص الفقرات القانونية المشددة والعبور عليها .

5- تغير نظرة المجتمع للأشخاص الذين تحوم عليهم شبهات فساد نتيجة أستغلالهم للمناصب الحكومية من أشخاص منبذين الى أصحاب ذات جاه ومكانة .

6- عدم استقرار التشريعات القانونية التي تحكم المؤسسات الحكومية الأمر الذي يجعل القوانين غامضة وغير واضحة قابلة للتأويل والتفسير الخاطئ .(شريف غياث 2018)

7- ارتفاع معدلات البطالة وتفشي ظاهرة الفقر من الأسباب التي تؤدي الى أنتشار بعض مظاهر الفساد والاعتداء على المال العام والنصب والأحتيال وتقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة .

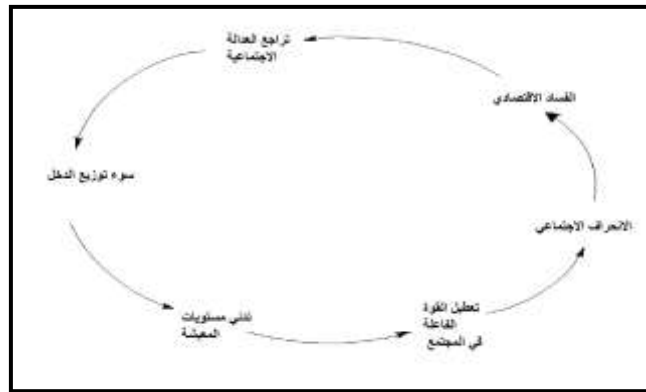
رابعاً: أثار الفساد الاقتصادي:

1) أثر الفساد الاقتصادي على الاستثمارات

أجريت العديد من الدراسات التي حاولت معرفة أثر الفساد الاقتصادي على الأستثمار وتحديد الأليات ، ومن أهم تلك الدراسات التي جاء بها (باولو) وهي تعتمد على ثلاث مؤشرات مختلفة يعبر المؤشر الأول عن حجم مستويات الفساد و المتضمنة الممارسات التي تنسم بالفساد في المعاملات الاقتصادية أو تلك المثيرة للشبهات، أما المؤشرين الثاني والثالث يختزلة في كفاءة النظام القضائي و أستقلالة والكفاءة الإدارية في القطاعات الحكومية التي يعتبرها عامل إيجابي في زيادة حجم الاستثمارات للبلد (حسين طبرة 2013) لذا فأن وجود الفساد الاقتصادي لا يؤثر فقط على حجم الاستثمارات من الناتج المحلي الاجمالي و أنما يؤثر أيضاً نموها.

(2) أثر الفساد الاقتصادي على الفقر

أن زيادة انتشار ظاهرة الفساد في أغلب مفاصل الدولة يؤدي الى تزايد حالات الفقر فيها اذ يساهم الفساد في تراجع العدالة الاجتماعية و انعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي مما يؤدي الى تدني في مستويات المعيشة لطبقات كثيرة نتيجة تركيز الثروات والسلطة في أيدي فئة معينة ، ينجم سوء توزيع الدخل بشكل غير منصف بين أفراد المجتمع الى حدوث ملابسات كثيرة قد تؤدي بالفئات المسحوقة (الفقيرة) الى الانحراف الاجتماعي بالتالي تعطيل قوة فاعلة في المجتمع كان من الممكن استيعابها والاستفادة منها لو أحسن التعامل معها بالشكل الصحيح (يحيى محمد مسعد 2008). والمخطط أدناه يوضح مدى تأثير الفساد الاقتصادي على نزوح حالات الفقر في المجتمع



مخطط يوضح مدى تأثير الفساد الاقتصادي على نزوح حالات الفقر في المجتمع

(3) أثر الفساد على النواحي الإدارية والتنظيمية

يعد الجانب الإداري هو من أوائل القطاعات المتأثرين بالفساد الاقتصادي ، أذ تقوم مظاهر الفساد بممارسات والعديد من الضغوطات عالية لأجل الخروج بقرارات تخدم فئات معينة على حساب المصلحة العامة وبالتالي يؤدي هذا الى أضعاف قواعد العمل الرسمي و نظمه المعتمدة للحيلولة دون تحقيق أهدافه الرئيسية كلياً أو جزئياً. (حسين حسن زيدان 2016).

(4) اثر الفساد على التهرب الضريبي

يعرف التهرب الضريبي على أنه عدم التزام الأفراد في دفع المستحقات عالية بعد تحقق الواقعة المنشأ بها ، وتنتشر هذه الظاهرة في الكثير من بلدان العالم وخاصة في بلدان العالم الثالث ذات الاقتصاد الريعي النفطي أحادي المورد الذي تصب اغلب إيراداتها الاقتصادية على هذا القطاع وأهمال بقيت القطاعات الأخرى والمهمة مثل (إيراد الضرائب والرسوم).

أن عملية جبي الإيرادات الضريبية تتطلب تعاون والتضامن التي تكون بين المكلف بدفع الضريبة والإدارة وهو أمر ضروري ومهم لأقتصاد الدولة لغرض تنوع مصادر إيراداتها وهذا يعتمد على مدى تقبل المكلف للنظام الضريبي وقناعاته ، وفي حال حدوث العكس تدفع المكلف الى استخدام أساليب مختلفة للتهرب من أعباء الضريبة أو القاء عبئها على الغير (يحيى غني النجار 2014)، وان علاقة التهرب الضريبي بالفساد لا تقتصر على المكلف فقط و إنما تبحث عن الأسباب التي تؤدي الى التهرب الضريبي ومنها القائمين على ريع الضريبة المتمثل بالموظف الحكومي الذين يستخدم اساليب عدة لمساعدة المكلف على التهرب من دفع الضريبة ، وذلك نتيجة تمتعهم لهرم السلطة الضريبية وأمتلاكهم الصلاحيات جعلهم ان يقدم تسهيلات لغرض زيادة مدخولاتهم الشخصية عن طريق تواطؤ

مع المكلف مقابل ثمن متفق عليه ، وأن استمرار هذا الامر سوف يشكل بيئة حاضنة للفساد الاقتصادي مما يعكس سلباً على حجم الإيرادات الحقيقية للدولة .

(5) اثر الفساد على مزاد العملة الاجنبي

أغلب بلدان العالم تقوم بتحديد سعر لعملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى وتحاول ان يكون هذا السعر ثابتاً لفترة معينة وحسب الوضع الاقتصادي للبلد ، لكن لممارسات الفساد في سوق الصرف الاجنبي تؤدي الى ظهور سوقين الاولى أسواق رسمية والتي يكون سعر صرفها مقترن بالطلب على العملة، والسوق الثانية الغير رسمية يكون سعر صرفها اعلى من السوق الصرف الرسمية نتيجة دخول اموالها في النشاط التجاري مما جعلها محط شبكات في توجه جزء من هذه الاموال لتمويل أنشطة غير مخطط لها بضمن آخر تمويل أنشطة محظورة وغير مرغوب بها لدى الدولة أو المجتمع ، وان استمرارية هذه العملية تترتب عليها اثار اقتصادية عكسية كالعجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية للدولة . (الفاتح محمد عثمان 2014).

وان لما تقدم من أثار للفساد الاقتصادي وغيرها تؤدي نتائجها الى تهميش الصلة بين الفرد والدولة حيث أن العلاقات التعاونية بين الفرد والدولة تتمثل بصيغة الحقوق والواجبات، ففي حالة ملاحظة الفرد أنتشار الفساد في مؤسسات الدولة وأركانها فقد لا يعبر عن أهمية لما يصدر عنها من قرارات ولا ينظر اليها نظرة الاحترام بل يخالفها وذلك لانعدام ثقته بقراراتها لعدم جدواها في محاربة الفساد.

المبحث الثاني/ ((تشخيص حال الفساد الاقتصادي في العراق))

أولاً: أهم مظاهر الفساد الاقتصادي في العراق

يظهر الفساد الاقتصادي في المجتمعات التي يكون بيئتها خصبة ومهيئ لوجوده ، وقد تجذر الفساد الاقتصادي في العراق من فترة ليس بالقريبة الا أن نقشي وترعرع بشكل اكبر بعد تغير النظام السياسي في العراق على الصعيد الاقتصادي والاداري والسياسي .

فعلى الصعيد الاقتصادي اصبحت إيرادات موازنة العراق الأساسية تعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي ، خلال تولي سلطة الائتلاف الموحد بعد تغيير النظام في البلد فقدت اموال تقدر (9) مليار دولار من اموال نفط العراق فضلاً عن بيع النفط بدون عدادات وعمليات التهريب داخلياً و خارجياً مستمرة حتى وقتنا الحالي بالتالي ادت هذه العمليات الى هدر المزيد من الاموال التي من المفترض ان تكون مساهمة في التنمية الاقتصادية والصناعية للبلد . (نزار عبد الامير 2017).

كما للغش الصناعي والتجاري مظهر اخر من مظاهر الفساد الاقتصادي اذ يقوم التجار أنشاء مصانع غير قانونية او سرية لغرض العمل على تقليد الماركات العالمية او الوطنية الرصينة من خلال استيراد قطع غيار رديئة تجمع من جديد لتصبح اجهزة تباع داخل الدولة تنافس المنتج داخلياً بالتالي تؤدي الى خسائر فادحة بالصناعة المحلية .

اما من الناحية الادارية فقد لجأ العديد من اصحاب المناصب الرفيعة والعليا في الدولة الى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية ، وهؤلاء يتحولون مع مرور الزمن الى تجار ورجال اعمال كونهم مسؤولين حكوميين يصرفون جل اهتمامهم الى البحث عن طرائق واساليب تمكنهم من زيادة حجم ثرواتهم الخاصة على حساب الاهتمام ببرامج التنمية والرفاه للمجتمع ، يعود ذلك الى اختيار الشخص الغير المناسب في المكان الغير مناسب له للمناصب الرفيعة في الدولة .

اما على الصعيد السياسي يشكل الأثر السياسي على مفاصل المهمة للدولة الدور الكبير في التغطية على حالات الفساد مثلاً صفقات التسليح في وزارة الدفاع العراقية لعام 2004 والتي هدرت بها مبالغ تقدر (4,2) مليار دولار الا أن مشاركة بعض الساسة المسؤولين في هذه الصفقة غلقت دون محاسبة الفسادين . (نزار عبد الامير 2017).

ثانياً: اسباب الفساد الاقتصادي في العراق

اهم الاسباب التي ادت الى تفشي مظهر الفساد الاقتصادي في العراق يمكن اجمالها على النحو الآتي: (احمد عباس 2012).

1- الظرف السياسي بعد احتلال العراق اثرت على النواحي الاقتصادية بتراجعت القطاعات الانتاجية كالقطاع الصناعي والزراعي بالتالي ادى الى انخفاض المستوى المعاشي للأفراد مما اعطاهم الحافز للقبول بالرشوة.

2- انهيار القيم الاجتماعية وضعف الواعز الاخلاقي الذي يمنع من لجوء الى تعاطي الرشوة والاختلاس وسرقة المال العام في دوائر الدولة .

3- للمحاصصة الحزبية والطائفية انعكاسات واضحة في اجهزة الدولة ومؤسساتها اذ اصبح الفاسدون يحظون بتستتر احزابهم وكياناتهم لهم من سلطة القانون .

4- قرار سلطة الائتلاف بحل الجيش العراقي الاثر السلبي لما له من تداعيات على المشهد الأمني من توجه بعض افراده نحو جهات تمارس عمليات ارهابية ضد الدولة مما اثر على عدم استقرار الوضع الأمني في البلد ، اما من الناحية الاقتصادية ادى الى ظهور جيش كبير من البطالة والعاطلين عن العمل الذي جعل تصاعد في العمليات الاقتصادية الغير شرعية .

5- تعظيم دور القطاع العام للدولة في ظل ضعف الأداء الاقتصادي جعل اغلب المشروعات الاقتصادية الاستثمارية تتم بطريقة مشبوهة .

6- التدخل الحكومي بقرارات الأجهزة الرقابية المستقلة (هيئة النزاهة) وجعلها تابعة لها حتم على الأجهزة الرقابية بتقويض عملها وتقييدها من تطبيق القانون ومحاسبة الفاسدين والسراق مما ساعد على انتشار ظاهرة الفساد بشكل اوسع للبلد في ظل غطاء حكومي.

أولاً: آثار الفساد الاقتصادي في العراق

لاشك أن الفساد الاقتصادي لديه آثار سيئة واضرار اجتماعية واقتصادية على مجتمعات دول النامية ومنها العراق ، فقد ادى استئراء الفساد في العراق خاصتاً بعد عام 2003 الى زيادة معدلات البطالة والفقر والتي يحدث عنها مشاكل ومفاسد اجتماعية واقتصادية خطيرة تدمر الموارد البشرية و الموارد الطبيعية الزراعية او المعدنية . (هيئة النزاهة العراقية 2018).

وقد أنتج الفساد الاقتصادي عدة آثار في العراق والتي سنوجزها كالآتي:

1- أثر الفساد على الجانب السياسي : لا توجد دولة في العالم متحصنة من الفساد السياسي، فقد تشمل المشكلة أنواع كثيرة من الأعمال التي يقوم بها السياسيون في مرحلة ما قبل أثناء وبعد مغادرتهم الوظيفة العامة ، كما تشكل المشكلة أعمالاً توصف في نظرة القانون المحلي والدولي أنها غير قانونية ولها تأثير سيء على العملية السياسية ، ويرتبط الفساد الاقتصادي في العراق بسمات غير اعتيادية وبصورة جدلية بالواقع السياسي الراهن الذي يشوبه الكثير من التعقيد لأن العملية السياسية بعد عام 2003 بنية على أساس المحاصصة المكوناتية للدولة العراقية وهذه العملية أدت الى أستغلال المناصب الحكومية لمصالح حزبية دون النظر الى مصلحة البلد ، وبالتالي هذه العملية ساعدت على استئراء ظاهرة الفساد في أغلب مفاصل الدولة وذلك في ظل حماية حزبية وسياسية للفاسدين ، بالإضافة الى ضعف تنفيذ الجهات الرقابية اذ اصدرت التقارير أن عدد الأحكام القضائية من سنة (2012) حتى عام (2017) بلغ (7060) حكماً قضائياً في حالات فساد في حين بلغت نسبة تنفيذ الاحكام عليهم (2,32%) (موازنة العراق لعام 2018). هذه الأرقام تعطي دلالة بأن الفرد مؤتمن بالهروب بفساده او عدم تطبيق الاحكام القضائية عليه في ظل الحماية السياسية وضعف القانون.

2- أثر الفساد في تدني حجم الاستثمارات : للفساد الاقتصادي دور كبير وسلبي في تخفيض حجم الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية ودائماً يعمل المستثمرون على تجنب القطاعات التي يتغلغل فيها الفساد لأن في حالة دخولهم تزيد من تكاليف تنفيذ المشاريع مما ينعكس سلباً في تقديم الخدمات

للمواطنين، ففي العراق للفساد الاقتصادي الاثر الكبير في تلكئ العديد من المشاريع الاستثمارية نتيجة اختلاس الكثير من الأموال المخصصة لها من قبل القائمين عليها بالإضافة الى انخفاض حجم النفقات الاستثمارية من الموازنة العامة اذ بلغ حجم النفقات لعام 2018 (688,34) مليار وبنسبة (3,30%) من الموازنة وهذا الرقم قد تقلص بالمقارنة بموازنة 2014 اذ كان حجم النفقات الاستثمارية (380,40) مليار وبنسبة (7,39%) من الموازنة العامة (موازنة العراق من (2014- 2018)). وغالباً ما تلجأ الحكومات الى اتباع منهج التخفيض في النفقات الاستثمارية عندما تكون في وضع اقتصادي حرج بسبب حالات الفساد أو وجود عجز في الإيرادات ، لذا فان الفساد يساهم في تدني كفاءة الاستثمار وأضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة بسبب وجود الاختلاس المالي والرشاوي التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار.

3 - أثر الفساد في ظهور مشكلة البطالة: أن أحداث عام 2003 والتغيير السياسي الذي شهده العراق أثر الكبير في أبراز مشكلة البطالة بجميع أصنافها، وعدم قدرة الدولة على أستيعاب الاعداد المتراكمة و الكبيرة للخريجين من الشباب والأيدي العاملة في ظل تنامي أعداد السكان بوتيرة مرتفعة ،اذ بلغت نسبة البطالة بين الشباب العراقي لعام 2018 (40%) (تقرير صندوق النقد الدولي 2018)، يعود ذلك الى توقف المشاريع والمصانع الإنتاجية بنسبة كبيرة نتيجة النهب والتخريب الذي صابها بعد تغيير النظام السياسي ولم يطرأ عليها اي اهتمام بالرغم من تعاقب العديد من الحكومات و الاستراتيجيات التي تطلقها لا أن حالات الفساد والأموال المهذورة جعلت من المشاريع الإنتاجية شبه معطلة الاثر الكبير وبشكل مباشر بارتفاع معدلات البطالة بين الشباب العراقي ، والتي اجبرت العديد من الأيدي العاملة المعطلة بالقبول بأي فرصة للعمل وان كانت بأجور متدنية وهو السائد في العراق مما خلق اثراً اجتماعية تمثلت بزيادة حالات الاتجار بالمخدرات والسرقة والأحتيال للحصول على الأموال أو استخدام البعض منهم الأخلال بالأمن القومي للبلد من خلال تنفيذهم لأجندات خارجية أو انتماهم الى جماعات أرهابية .

4 - اثر الفساد على الإيرادات الكمركية والضرائب: ترتكز الإيرادات العامة لبعض الدول بشكل كبير على إيرادات التعريف الكمركية والضرائب المباشرة فضلاً عن الرسوم ... الخ ، فعندما ينتشر الفساد الاقتصادي سيؤدي الى أختلال في حصيللة الإيرادات الحكومية وبشكل كبير مما يؤثر على صعوبة تغطية النفقات العامة التي تحتاجها الدولة في تسيير أعمالها التجارية والاستثمارية .

يقف الفساد في العراق عائقاً امام الاستفادة من الإيرادات المتحققة من تطبيق قانون التعريف الكمركية الذي تعتمد عليه الدولة بهدف التقليل نسبة العجز المالي في الموازنة ، أن احصائية التي أعلنت عنها هيئة الكمارك العامة انها حصلت على إيرادات للنصف الأول لعام 2016 (306) مليون دولار وهذا المبلغ قليل بالمقارنة ما يجب ان يكون عليه الحال مع نسبة المحددة للجهاز الضريبي هي (10%) الأمر الذي يستوجب ان تصل قيمة الإيرادات الكمركية (5,1) مليار دولار خلال ست أشهر الاولى ، هذا يعني ان حجم الفساد في الكمارك وحدها يتجاوز المليارين ونصف مليار سنوياً (همام الشماع 2019).

اما فيما يخص ربع الضرائب المفروضة على مستحقيها فتشهد هي الأخرى انتشار أفة الفساد فيها عن طريق التلاعب بنسبتها من قبل القائمين عليها مقابل الحصول على مبالغ للشخص الجابي مثل ضريبة قطاع الخدمات (الكهرباء و الماء) او ضريبة المبيعات

5 - أثر الفساد على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة): يعد التعليم والصحة من القطاعات الأساسية والمهمة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة فيما لو توفرة البيئة المحفزة لها. ويتأثر قطاع الخدمات الأساسية كغيره من القطاعات الأخرى في الفساد الاقتصادي بحيث يؤدي الى أضعاف جودة البنية الأساسية للتعليم والصحة مما يدفع بعض المسؤولين الى الربح غير المشروع بدلاً من المشاركة في العملية الإنتاجية الذي بدوره يحد من قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة والأساسية للمجتمع. يشهد العراق في الأونة الأخيرة تدني كبير على مستوى الخدمات الأساسية (للتعليم والصحة) ففي جانب التعليم اذ وضع العراق ضمن الدول خارج التقييم في مؤشرات جودة التعليم العلمي العالمية (تقرير

دافوس (2019) وذلك للحجم الفساد المستشري والذي أثر في بناء مؤسسات تعليمية رصينة كالمدارس والمؤسسات المكمل لها إذ أن هذا الجاني شهد تلكى كبير في بناء مدارس تلائم مع تنامي أعداد الطلاب ومستوى التعليم الحديث. أما الجانب الصحي فهو الآخر حصل تدمير في البنية التحتية وعدم وجود أضافات مستحدثة للمؤسسة الصحية نتيجة الفساد المالي و الإداري في هذا القطاع الذي أدى الى تدهور في تقديم الخدمات الصحية ، ففي المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية تكاد شبة خالية من المستلزمات الطبية والأدوية التي تسببت بالكثير من الوفيات يعود ذلك الى قلة اهتمام الجهات الحكومية بهذا القطاع وعدم اعطائه الأولوية ، الأمر الذي سمح للمستثمرين في هذه المجال بالتعاون مع المسؤولين الحكوميين الى استغلال هذا الوضع لغرض تحقيق ارباح اكبر من خلال فسح المجال امام المستثمر باستيراد الادوية افضل من ما موجود لدى الدولة وتوفير الاجهزة الطبية الحديثة لكن في مستشفيات خاصة ، مما يجعل المواطنين بالتوجه مجبرين نحو القطاع الخاص.

6 - اثر الفساد على النفقات العامة: أن للنفقات العامة الدور الرئيسي لأي بلد في حال وفرة الإيرادات الاقتصادية ، في العراق مظاهر الفساد لها دور في سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وفق الأوجه التي تعطي خدمة عامة وأكثر شمولية للأقتصاد بالإضافة الى سوء التخطيط وأنخفاض مستويات الكفاءة التنظيمية تؤدي الى توجه جزء كبير من من النفقات العامة نحو نشاطات مظهرية و نفقات جارية، وتجاهل الكثير من القطاعات المهمة في الاقتصاد القومي التي لو استثمرت وانفق عليها بصوره صحيحة لتحقق إيرادات أفضل للموازنة كالقطاع الزراعي والصناعي بدلالة بلغت نسبة النفقات الجارية لعام 2018 من الموازنة المالية العراقية (70%) (موازنة العراق لعام 2018). اي ان جزء كبير من الموازنة يخصص رواتب و أهمال القطاعات المهمة للبلد ، لذا فإن الفساد بصفته ظاهرة تضعف دور الدولة في توزيع الخل من خلال تخصيص منافع الى فئة معينة من المجتمع مما يشوبه تخصيص الموارد زيادة أعباء الأنفاق العام .

ثانياً: موقع العراق على خريطة الفساد العالمي والعربي

بلغت ظاهرة الفساد الخطورة التي تواجهها الكثير من بلدان العالم وبالأخص البلدان المتخلفة وذلك للعقبة الحقيقية التي تشكلها هذه الظاهرة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، وأن موضوع الفساد الاقتصادي في العراق ليس وليد اللحظة وإنما هو حصيلة متراكمة للأنظمة السياسية من فترة الثمانينات والتسعينات التي تركت أثارها على وضعنا الحالي إذ ازدادت حالات الفساد عما كانت عليه سابقاً وذلك بحكم التغيرات في النظام السياسي وظهور البيروقراطية الادارية التي تعتبر سبب رئيسي من اسباب الفساد في العراق والجدول أدناه يوضح مدى تأثير الفساد الاقتصادي في مكانة العراق الدولية والعربية .

مؤشر العراق على مقياس الشفافية عالمياً وعربياً خلال الفترة (2014- 2018)

السنة	قيمة مؤشر الفساد *	ترتيب العراق عالمياً	العدد الكلي	ترتيب العراق عربياً
2014	16	170	178	16
2015	16	161	178	16
2016	17	166	179	16
2017	18	169	180	16
2018	18	168	180	16

● قيمة المؤشر تتراوح من الصفر الى 100 كلما كانت الدرجة مرتفعة في المؤشر هذا يعني البلد الأقل فساداً وخالية مئة .

(المصدر) تقرير منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد 2018، www.transparency.org/cpi

من الجدول أعلاه يبين ان العراق يقع في ادنى قائمة سلم الفساد لدول العالم ضمن مؤشرات منظمة الشفافية العالمية ، اذ تراجعت مكانة العراق لعام 2015 من (161) ترتيب عالمياً وبدرجة مؤشر (16) الى (166، 169) ترتيب عالمياً للعامين (2016، 2017) على التوالي وبدرجات مؤشر (17، 18) ، اما في عام 2018 بقى العراق بدرجة مؤشر فساد مستقرة بواقع (18) وبترتيب عالمي (168) من اصل (180) دولة أما على الصعيد العربي استقر العراق خلال الفترة من (2014 الى 2018) في الترتيب (16)، وتدل هذه الارقام والمؤشرات الخاصة في العراق على مدى تفاقم أفة الفساد في البلد وبصورة كبيرة والتي أدت بدورها الى تأكل الهيكل الاقتصادي فيه .

المبحث الثالث/ ((اشكاله مكافحة الفساد الاقتصادي في العراق والية تجاوزها))

أولاً: اشكاله مكافحة الفساد الاقتصادي

هنالك العديد من العقوبات التي تحول دون القضاء أو التخفيف من حدة الفساد ومن أهم تلك العقوبات التي تقف أمام مجابهة الفساد في العراق هي

1 - **عدم وجود نظام الكتروني حديث:** أن عدم وجود نظام الكتروني معلوماتي مركزي يهدف الى تفعيل أجهزة الرقابة لكي يكون سريع في كشف شبهات الفساد وتحليلها لأجل الوصول الى مكافحة الفساد الاقتصادي بشكل سليم ، وهنالك العديد من دول العالم المتقدم اتبعت هذا النهج في نقل المعلومات بين مؤسساتها بواسطة النظم الالكترونية المتطورة (ليلي ناجي 2012) ، وان انعدام هذه الأجهزة المتطورة في العراق واعتماده على الطرق البدائية للعمل الرقابي يعتبر عائق بمكافحة الفساد فيه.

2 - **عدالة تكافؤ الفرص:** يعد مبدأ تكافؤ الفرص من أهم المبادئ التي تكفل عملية سير الحياة بشكل أكثر وضوح وانسيابية سواء كانت سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً فينتج عنه استقرار في الوضع العام ، أي كلما يكون مبدأ تكافؤ الفرص أكثر شمولية ودقة كلما يتحقق الاستقرار بشكل ومساحة أكبر. ففي العراق يعاني مبدأ تكافؤ الفرص من التغييب و الأهمال لفترة طويلة من الزمن وخاصاً بعد عام 2003 والتغيير الذي طال العملية السياسية ، أصبح حصول الفرد على فرصته في القطاع العام او الخاص ليس على أساس حاجته او كفاءته بل على معيار المحسوبية والمنسوبية بناءً على الانتماء السياسي أو الديني أو الطائفي أو العشائري ، الأمر الذي يؤدي الى أنتشار مظاهر الفساد و ترسيخه في أغلب مفاصل الدولة ان لم تكن في كافة مفاصلها .

3 - **ضعف الأجهزة الرقابية :** رغم تعدد الأجهزة الرقابية في العراق بعد عام 2003 (الرقابة المالية ، هيئة النزاهة ، المفتشين العموميين) والتي تختص بمكافحة ظواهر الفساد الا ان مع ذلك ما تزال من بعض الدعم والنقائص التي تحد من فاعليتها كالتنوع القوانين المشرعة وغموضها في المهمات الملقاة على عاتق الأجهزة وضعف الملاحقات القانونية بحق المتورطين ، بالإضافة الى التداخل السياسي في مهام عمل الأجهزة الرقابية الذي يعد العائق الرئيسي في تنفيذ الاحكام القانونية.

4 - **ثقافة فساد السلطة:** يقصد بها ثقافة الفساد لدى بعض المسؤولين الحكوميين التي يجعل منهم حريصون على عدم تغيير اللوائح القانونية وقواعدها التي حققوا في ظلها العديد من الكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل يعملون على خلق المزيد من القوانين لأجل تحقيق مكاسب أكبر ، ما ينعكس اثاره الى انخفاض ثقة افراد المجتمع في الحكومة ومدى سلطتها الاخلاقية مما تسبب تكلفة اقتصادية على الدولة لأن اغلب الموارد المالية والتي يمكن ان تستخدم في مشروعات اقتصادية سوف تكون غايتها اثراء السياسيين الفاسدين ومن يشاركونهم .

5 - **عمل اللجان الاقتصادية للأحزاب السياسية:** أن العملية السياسية في العراق بنية على أساس المحاصصة للمكونات المجتمع العراقي جعلت الكثير من القوى والأحزاب السياسية المتنفة الى أنشاء لجان اقتصادية تابع لها لا تحمل الصفة القانونية تقوم بالتغلغل داخل مؤسسات الدولة لغرض السيطرة على المشاريع الاقتصادية التي يمكن الاستفادة منها بشكل مباشر او غير مباشر مثل (مزايا بيع العملة

الاجنبي في البنك المركزي او الحصول على فرص استثمارية) ويعتبر هذا العمل منفذاً لاستثمار الفساد وأستمراره في مؤسسات الدولة .

6 - البيروقراطية الإدارية: تعد البيروقراطية الإدارية ظاهرة تشهدها مؤسسات الحكومية استدعت اخضاعها الى أوامر وانماط ادارية وضوابط محددة لتسيير عمل هذه المؤسسات وتحقيق اكبر قدر من الكفاءة -تأثير البيروقراطية(2016)، الا ان في العراق تعد البيروقراطية أحد عوائق التي تعترض عملية مكافحة الفساد نظراً لتزايدها لدى دوائر الدولة وتمسك الأجهزة الإدارية بقواعد واجراءات جامدة تجعل القائمون على العمل الاداري يطالبون بأمور بما لا ضرورة له مما يشجع ضعاف النفوس باستغلال هذه الرتبة الادارية لأجل مقتضيات شخصية كتسهيل الاجراءات مقابل الحصول على منافع مالية ، وان استمرار العمل بالبيروقراطية الادارية في العراق يعتبر عامل اساسي في هروب الاستثمارات الاقتصادية واضعاف النظام البنكي الحكومي.

ثانياً: الية مكافحة الفساد الاقتصادي

لابد ان نجزم بالاعتراف بوجود مشكلة الفساد والوعي أثارة السلبية التي تمس مختلف النواحي الحياة الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية للمجتمع ، ومكافحة الفساد الاقتصادي هي عملية متكاملة يمكن الاستناد الى عدة ضوابط او جملة من الشروط من أجل احداث التغير المنشود.

1 - دور الاعلام في مكافحة الفساد: يعتبر الاعلام من الوسائل المهمة التي من خلالها توعية الأفراد او المجتمع بمكافحة الفساد وذلك لما له التأثير الكبير على الرأي العام وتغيير و جهاته، اذ يقوم الاعلام بوضع الحلول الممكنة باعتباره السلطة الرابعة التي تتابع وتراقب عن كثب مجريات العمل في مؤسسات الدولة ، وقد ظهر هذا واضحاً في العديد من الدول العالم المتقدمة التي أعطت للاعلام دوراً كبير في محاربة الفساد والتخلص من ولو بنسبة كبيرة ، ومن أهم الخطوات التي تعمل عليها الدول في إيجاد اعلام حر وفعال لمجابهة الفساد الاقتصادي وعلى النحو الاتي (تقرير منظمة الشفافية العالمية ، 2018).

أ - الا تكون القوانين النازمة للاعلام قامعة لحريته.
ب - ضمان سلامة الصحفيين وعدم ملاحقتهم والتضييق عليهم او استخدام العنف معهم.
ج- اعتبار حرية الاعلام شرطاً من شروط التنمية .
د - دعم المنصات الاعلامية التي تقدم التحقيقات الاستقصائية لكشف ملفات الفساد .
2 - تقوية الأجهزة الرقابية للدولة : للأجهزة الرقابية في كافة أصنافها الدور المهم في محاربة الفساد والمفسدين ، الغرض منها المحافظة على المال العام و الارتقاء بأداء الجهاز الحكومي وهذا يتطلب تحقيق الإصلاح المالي و الاداري والقضاء على مظاهر الفساد المختلفة وتطوير السياسات الادارية ، ولأجل تحقيق ذلك لابد من وجود هيئة متخصصة في مكافحة الفساد تكون مستقلة ذات صلاحيات واسعة وفقاً للقانون تأخذ دورها في القضاء على الفساد دون الخضوع لأي تأثيرات حزبية أو ادارية أو اجتماعية وتوفير لها كافة امکانات البشرية والمادية والدعم اللازم لضمان قيامها بمهامها على أتم وجه .

3 - استقلالية القضاء : للإيجاد نظام خالي من شبهات الفساد لابد من الاعتماد على استقلالية القضاء ، وان الركيز الأساسية له هو الفصل بين السلطات وفق قواعد ومبادئ دستورية تعمل على تحقيق وضبط التوازن بين السلطات ، فيلزم على الدولة والجهات التشريعية سن القوانين التي تعمل بالحد من الفساد وهذا يحتم بوضع تشريعات خالية من التضارب والغموض تختص بمكافحة الفساد وتعمل على تجفيف منابعه ، هذا يتطلب إيجاد هيئات تحقيق ومحاكم متخصصة تتولى اجراءات الملاحقات القضائية في جرائم الفساد سواء كان داخل البلد أو خارجة من خلال تحديد آليات وقنوات تكون مسؤولة عن متابعة تنفيذ الأحكام القضائية .

4 - تحسين إدارة الموازنة العامة و إصلاح الاختلالات : ضرورة اتباع سياسة إصلاح للاقتصاد الوطني تعمل على تحسين إدارة الموازنة العامة من خلال إصلاح النفقات العامة وأيراداتها ، ففي جانب الإيرادات يجب تفعيل جباية الضرائب بشكل عادل والغاء الكثير من الإعفاءات الضريبية وتوسيع وعائها ، وفيما يخص النفقات العامة لابد من تقليص الدعم خصوصاً الذي لا يصل الى مستحقيه و استخدام المعايير الكمية الملائمة للأداء بالنسبة للأنفاق العام وتحسين مراقبة أداء النفقات العامة وفق الاتجاهات التي تخدم المصلحة العامة والقطاعات المهمة مثل (الصحة والتعليم والبنى التحتية)، ولدعم الإصلاحات الاقتصادية يحتم إيجاد علاقات وتعاون مشترك بين الدولة والمنظمات المعنية بمكافحة الفساد لوضع الخطط الكفيلة للاستخدام الأمثل للموارد العامة ودعم الشفافية في المؤسسات الاقتصادية ، والعمل على اشراك القطاع الخاص في العملية الاقتصادية لتقليل العبء الذي تواجهه الدولة في الزيادة في الانفاق للموازنة العامة من رواتب و أجور.

5 - كفاءة النظم الإدارية : من أهم الخطوات محاربة الفساد هو العمل لرفع كفاءة وتطوير الاداري للمؤسسات والأفراد على أسس علمية وحديثة تهدف الى تنمية النظم الادارية ومؤسساتها وتنمية مواردها البشرية والقضاء على البيروقراطية الادارية ، أي يشترط عملة ادارة الفرد لأحدى مؤسسات الدولة توفير الكفاءة الشخصية وحسن السيرة والسلوك و لانتشوبة أي تهمة جنائية ،وان هذه الشروط وغيرها تمثل ضمان أداء وظيفي ضمن السياقات العامة والعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية (الروتين) لأجل تقديم الخدمة للمجتمع (تغريد داود سلمان . 2015).

الاستنتاجات:

1- يعد العراق من بين الدول الأكثر فساداً عالمياً وفق تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 اذ احتل ترتيب (168) من مجموع (180) دولة وهذا المؤشر خطير يدل على عمق مشكلة الفساد الاقتصادي في العراق.

2- ضعف الأجهزة الرقابية على تنفيذ الأحكام القضائية بحق المسؤولين الحكوميين رغم ادانتهم مما شجع الآخرين بخرق القانون بفسادهم المالي والاداري يعود ذلك الى سيطرة المحاصصة السياسية للوظائف الحكومية.

3- يشكل الفساد الاثر السلبي في تردي حالة توزيع الثروة والدخل على المجتمع نتيجة استغلال اصحاب النفوذ لمواقعهم في العمل السياسي واستئثارهم بالسلطة بحصولهم على المنافع الاقتصادية من خلال سن قوانين تشمل فئة معينة من المجتمع .

4- يشكل الفساد الاقتصادي في العراق اثر كبير وواضح على الاقتصاد وخصوصاً فيما يتعلق بالبطالة والفقر .

5- محدودية وسائل الاعلام بمواجهة الفساد في العراق يعود ذلك الى الخطورة التي يتعرض لها في ظل الوضع الأمني الهش.

6- يعد الفساد السياسي هو السبب الرئيسي في ظهور الفساد الاقتصادي والاداري في العراق وهذا ما يحتاج الى استراتيجية شاملة ومتكاملة للحد منه ومكافحته .

التوصيات:

1- ايجاد جهاز رقابي اكثر استقلالية بعيداً عن التأثيرات الأحزاب السياسية لأجل تفعيل القوانين التي تكافح الفساد الاقتصادي .

2- ضرورة اعتماد القيم والمبادئ السامية في التعامل الاداري لدى الموظفين مع افراد المجتمع وربطها بالقوانين والتشريعات الصارمة التي تحد من ظاهرة الفساد والعمل بنظام الألكتروني مركزي لتجاوز البيروقراطية التنظيمية .

- 3- اختيار الموظفين الذين يتمتعون بكفاءة ونزاهة عالية لا ينصاعون للمؤثرات الخارجية والغير رسمية لغرض الوقوع بالفساد .
 - 4- سن القوانين بعيدة واضحة بحق الفاسدين لقضايا فساد موجهة ضدهم لتحقيق الملاحقات القضائية في اتم السرعة نتيجة استخدام نفوذهم في السلطة كالنواب او الدرجات الخاصة .
 - 5-اصلاح النظام الاقتصادي من خلال العمل على خلق نوع من التوازن في الانفاق على القطاعات الاقتصادية الحيوية والهامة بالتعاون مع القطاع الخاص والتي من الممكن استيعاب الطاقات العاطلة لغرض التخفيف من مشكلة البطالة والفقر .
 - 6- تشريع القوانين التي تكفل حماية وسائل الاعلام المرئية والمسموعة في كشف للمجتمع مدى حجم وخطورة الفساد المالي والاقتصادي في المؤسسات لدولة .
 - 7- العمل على خلق روح المواطنة من خلال سن القوانين والأنظمة التي تحقق العدالة للمجتمع بشكل متساو .
 - 8 – بناء نظام ضريبي يتلائم مع النشاط الاقتصادي العراقي الغاية من التقليل من التهرب الضريبي وارتفاع ايرادات الدولة والقضاء على مظاهر الفساد .
- المصادر:**
- 1-احمد عباس وسوسن جبار عوده، الفساد المالي والاداري وأثره على الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال(الاسباب والمعالجات) ، مجلة كلية التربية الاساسية ، ملحق العدد الخامس والسبعون، 2012 .
 - 2-تأثير البيروقراطية على تحسين الخدمة العامة في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ، 2016.
 - 3-تغريد داود سلمان ، الفساد الاداري والمالي في العراق واثرة الاقتصادي والاجتماعي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ، السنة الحادية عشر ، العدد الثالث والثلاثون، 2015.
 - 4-تقرير دافوس لمؤشرات جودة التعليم العالمية ، 2019.
 - 5-تقرير منظمة الشفافية العالمية ، 2018.
 - 6-حسين جابر الخاقاني، الفساد الاقتصادي واثارة على عملية التنمية الاقتصادي في بلدان النامية، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد و جامعة بغداد ، العراق ، 2008
 - 7-حسين حسن زيدان ، المعوقات التي تواجه البحوث العلمية لمعالجة ظاهرة الفساد في مؤسسات الحكومية ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد الثامن ، السنة السادسة ، 2016
 - 8-حسين طبرة ، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق (الكلفة الاجتماعية للفساد)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السادس ، السنة الرابعة ، 2013
 - 9- الراغب الأصفهاني ، المفردات في قريب القران ،مركز نزار مصطفى للبحوث والدراسات، الجزء الثاني.
 - 10-شريف غياط ، مهري عبد المالك، معضلة الفساد الاقتصادي في الجزائر ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثاني ، 2018
 - 11-صندوق النقد الدولي حول مؤشرات البطالة في العراق، 2018 <http://www.imf.org>
 - 12-عادل عبد العزيز، مكافحة أعمال الرشوة ، ورقة عمل مقدمة في ندوة المال العام ومكافحة الفساد الاداري والمالي، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، 2008.
 - 13-الفتاح محمد عثمان ، الفساد الاقتصادي واثرة على الاداء الاقتصادي في السودان، المجلة الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الخامس، العدد الثالث عشر ، 2014.
 - 14-القران الكريم ، سورة الروم من الآية رقم (41).
 - 15-ليلي ناجي ، دور نظام المعلومات في مكافحة الفساد ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الثاني والثلاثون، 2012.

- 16- محمد صالح وعمار عبد الهادي ، الفساد المعطيات واستراتيجيات المواجهة العراق حالة دراسة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة التاسعة ، العدد الحادي والثلاثون ، 2011
- 17- موازنة العراق لعام 2018، جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4485، السنة التاسعة ، 2018
- 18- موازنة العراق من (2014- 2018)، وزارة المالية العراقية ، دائرة الموازنة ، 2018
- 19- نزار عبد الامير و حمد جاسم ، الفساد المالي والاداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 ، بحث منشور في مجلة القانون جامعة كربلاء، 2017.
- 20- همام الشماع ، تقرير الفساد الاداري والاقتصادي في العراق ، مركز الجزيرة للدراسات، 2019.
- 21- هيئة النزاهة العراقية ، التقرير السنوي التفصيلي لعام 2018.
- 22- يحيى غني النجار، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي ، دائرة البحوث والدراسات ، هيئة النزاهة العراقية ، سنة 2014
- 23- يحيى محمد مسعد ، عولمة الاقتصاد في ميزان (الايجابيات والسلبيات) ، مكتبة الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 2008

Economic Corruption in Iraq between diagnosis and problem treatment

ALI Mahdi Abbas

ALMUSTANSIRIYA UNIVERSITY

Badr Daham Ahmed

Ministry of Education

Abstract

The research aims to analyze the reality of the phenomenon of economic corruption in Iraq, which is one of the most serious phenomena that stand in front of achieving development and progress because of its negative effects on the development process in the country, where despite the large financial surpluses achieved by the budget of Iraq during the first decade after 2003 as a result To the high oil prices However, most of the projects realized and that contribute to the development process did not live up to the required level, as corruption devoured most of the financial resources allocated to finance projects through suspicious transactions (Alkomnations) or embezzlement of funds and tax escape .. Etc, which put Iraq rank low in the index of perceptions of corruption Global, where Iraq ranked (168) out of (180) countries for 2018, a ranking that reflects the extent of the phenomenon of economic corruption in most joints of the state

Key words: Excitement, plans, authority, influence, legislation, poverty